المحور الثاني: تشخيص ظاهرة الفساد في الجزائر

أولا: العوامل المكرّسة للفساد في الجزائر

1- العوامل السياسية

سبق وأن حددنا المتغيرات السياسية التي ترتبط بظاهرة الفساد السياسي في الفصل الأول، وتوصلنا إلى القول بأنها تشكل البيئة الملائمة لنمو الفساد السياسي وانتشاره، وتعد في الأغلب الأسباب الحقيقية المباشرة التي تمهد إلى بروز ظاهرة الفساد واستفحالها، لكن مع الاختلاف في دور كل عامل علي حدى.

ولتفسير ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، لابد من تحليل و فهم المتغيرات السياسية التي ترتبط بوجود الظاهرة، وهذا لعدة اعتبارات، يأتى في مقدمتها أن الجزائر **تشهد أزمة سياسية حادة** و متعددة الجوانب، تمتد جذورها إلى عهد الحركة الوطنية، و فترة حرب التحرير، و ما خلفته الأحداث التي عرفتها البلاد عقب الاستقلال، واستمرار تلك الأزمة، ولد فيما بعد أزمات مختلفة، شكلت بالإضافة إلى عوامل أخرى بيئة أزموية.

أما الاعتبار الثاني، فيكمن في أن كل جانب من الأزمة السياسية التي تعرفها الجزائر، يشكل أزمة قائمة بذاتها . **فالشرعية** كجانب مهم، أزمة لازلت قائمة، وتعد أصل المعضلة الجزائرية، لأن النظام السياسي الجزائري من بين الأنظمة السياسية التي يحكمها الجيش ، والتي كثيرا ما تؤدى تسلطيتها واستبدادها إلى ظهور الفساد السياسي وانتشاره، بحكم افتقادها للمشروعية السياسية، أي مشروعية معروفة ومقبولة من طرف الجميع.

كما أن ظاهرة **اللااستقرار السياسي** (عدم استقرار القيادة السياسية، عدم استقرار الحكومات، العنف السياسي) بمختلف أبعادها تظل أزمة حادة يعاني منها النظام السياسي، يضاف إليها تزايد مشكلة **الاندماج الوطني**(الانقسام الثقافي، والقيمي واللغوي بين النخب المختلفة، التي تسيطر على مؤسسات وهياكل الدولة الإستراتيجية)، **وضعف المشاركة السياسية** وعدم فعاليتها، و**تخلف المجتمع المدني بكل مكوناته** (أحزاب سياسية، جمعيات، نقابات، الصحافة) كلها مشكلات معقدة ومتعددة الأوجه. هذا إلى جانب المأزق الذي يعانى منه **الجهاز البيروقراطي الحكومي**، نظرا لكثرة مشكلاته وتنوعها، مما جعله أحد الأسباب الرئيسية للأزمة السياسية.

2- العوامل الاقتصادية

ترتبط العوامل السياسية السالفة الذكر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، حيث ساهمت الظروف الاقتصادية التي عاشتها وتعيشها البلاد منذ الاستقلال إلى الآن، في تغذية الأزمة الاقتصادية، وكانت سببا مباشرا للأزمة السياسية الحادة، نظرا لتعدد أبعادها و ما أفرزته من آثار سلبية أضرت بالدولة و المجتمع في آ ن واحد.

إنّ تلك الأزمة الاقتصادية لا يمكن فهمها، دون فهم السياسات و الاختيارات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر بعد الاستقلال، أي خلال مرحلة بناء الدولة، هذا من جهة، كما ينبغي دراسة و فهم طبيعة الاقتصاد الوطني وتحليل

عناصره، و معرفة التحولات و الإصلاحات التي عرفها و النتائج التي ترتبت عن ارتباطه بالرأسمال العالمي من جهة أخرى.

وإذا كانت ظاهرة الفساد السياسي نابجة عن اختلالات اقتصادية واضحة، فإن فهم آليات و أداء الاقتصاد الوطني ودرجة نموه و استقلاليته عن الاقتصاد العالمي، كفيل بالإجابة عن العلاقة بين ظاهرة الفساد والسلطة، ومن تم تحديد العلاقة غير المشروعة بين السلطة و الثروة.

من هذا المنطلق هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تساعد في تفسير ظهور الفساد السياسي وانتشاره في الجزائر وتتمثل فيما يلي:

1- السياسات الاقتصادية المنتهجة وأزمة التنمية الاقتصادية:

أدى نموذج التصنيع الذي جرى اعتماده وإنجازه في فترة ما بعد الاستقلال، إلى خلق صعوبات عديدة، وسمح بخلق فرص الفساد، حيث تطلب ذلك المشروع ديونا ضخمة لجأت إليها الجزائر وكانت مصدرا لفساد النخبة. ليمثل هذا المشروع فيما بعد عبئا على الدولة، وجرى التخلي عنه في الثمانينات، بسبب التكاليف الناجمة عن تطبيقه، وعجز الدولة في هذا القطاع، بعد أن خضع لسيطرة البيروقراطية، وما انجر عن إعطاء أهمية مفرطة للاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية (النجاعة الاقتصادية).

ومن بين النتائج السياسة الاقتصادية المنتهجة في عهد الحزب الواحد، والتي لها علاقة بانتشار الفساد، بروز النخبة التكنوقراطية /البيروقراطية، وتحولها لخدمة أهدافها ومصالحها على حساب المشروع الوطني، و أخذت تغلب عليها نزعة الانفتاح على الخارج لتعظيم ثروتها.

2- الإعتماد على الريع البيترولي:

إنّ اعتماد الجزائر على اقتصاد ريعي مصدره الغاز أساسا، أدى بالدولة لأن تكون وظيفتها توزيع المنافع على أفراد المجتمع، وعليه تحدد دورها باعتبارها مؤسسة لتوزيع المنافع .هذا ما جعل القادة في قمة النظام السياسي كمسؤولين عن توزيع الريع، يضغطون بكل ثقلهم للحؤول دون أية قدرة إنتاجية مستقلة للبلاد، ودون أي توسيع للمشاركة وبشكل غير مراقب. ومن تم أخذ الفساد في النمو حيث أن البقاء في السلطة أمام انعدام آليات الرقابة وانعدام الشفافية بخصوص إبرام الصفقات، يصبح الفساد ذا أهمية، وينتشر في أغلب المجالات السياسية.

لقد ساهم الريع البترولي في خلق عقلية ريعية لدى النخبة الحاكمة، ولدى الفئة التكنوقراطية التي تحدثنا عنها سابقا مما جعلها ذات نظرة خاصة للعائد دون أي جهد، وبكل الطرق مهما كانت مشروعة أو غير مشروعة.كما أن الطبقة السياسية بدورها اكتسبت تلك العقلية، إذ تراجع الفكر العقلاني لديها و صعدت قيم الشطارة و النهب والاحتيال.

3- التبعية الاقتصادية:

إن انتهاج الجزائر للسياسة التصنيعية في السبعينات، وسياسة الانفتاح على الخارج التي جرى تطبيقها في الثمانينات، والاعتماد الكلي على الصادرات البترولية مند الاستقلال، كلها عوامل كرست تبعيتها الخارجية، مما أفرز آثار سلبية كانت إحدى الأسباب الهامة في ظهور الفساد السياسي.

إن مؤشر التوزيع الجغرافي للواردات يكشف لنا مدى تبعية الجزائر للدول الصناعية الكبرى، والتي تشهد أنظمتها السياسية ظاهرة الفساد السياسي. فنلاحظ أن تلك الدول تحتل مرتبة سيئة في الترتيب العالمي لمنظمة الشفافية الدولية، باعتبارها دول تتعامل بالفساد، في معاملاتها التجارية، مثل فرنسا التي تعتبر أول مورد للجزائر، وايطاليا كثاني مورد، و التي تعد دولة غارقة في الفساد، مقارنة بدول أخرى بها فساد محدود.

4- تكاليف الانفتاح الاقتصادي:

منذ الثمانينات، شرعت الجزائر في تطبيق إصلاحات اقتصادية، كان الهدف منها في البداية هو تخليص الاقتصاد الوطني من المأزق الذي دخل فيه، إذ تراجع معدل الإنتاج و توقفت عجلة التنمية.ثم جرى تبني إصلاحات جديدة في أواخر الثمانينات، كان القصد منها هذه المرة الانتقال من نمط توجيه الدولة إلى اقتصاد السوق، وتخلي الدولة عن تسييرها للاقتصاد، ليقتصر دورها فقط على التنظيم غير المباشر.

من أجل ذلك، قامت الجزائر بتطبيق البرامج الإصلاحية المفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية، كنتيجة مباشرة لأزمة المديونية، بهدف استرجاع التوازنات الكبرى.كما قامت الحكومات الجزائرية المتعاقبة بتحرير الاقتصاد تدريجيا في إطار البرنامج الأول الممتد بين1989-1991،الذي تم من خلاله تحرير قطاع التجارة الخارجية، و الصرف، تم في إطار البرنامج الثاني الموسع، الخاص بالتعديل الهيكلي الممتد بين1995-1998 شرعت الجزائر في تطبيق إصلاحات شاملة تقضي بزيادة تحرير التجارة ، وخوصصة المؤسسات العمومية، وتنازل الدولة عن تسيير الاقتصاد بطريقة مباشرة، وتخليها عن صلاحياتها السابقة كدولة مالكة ومسيرة.

وكباقي الدول التي طبقت برامج التصحيح الهيكلي لتحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق، كانت تكاليف تلك البرامج باهضة، مما نجم عنها آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وما يهمنا في هذا المجال، معرفة علاقة البرامج الإصلاحية تلك، بظاهرة الفساد السياسي في الجزائر.

حيث يتفق الكتاب على أن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، رافقه دوما ممارسة الفساد، بالنظر إلى الظروف السياسية المتميزة بعدم الاستقرار السياسي والأمني طيلة فترة الإصلاحات، وكذا الظروف الاجتماعية المتدهورة، وعليه فقد شكلت تلك الظروف البيئية الملائمة لتطور أشكال الفساد، وهنا نجد أن اختلال الجهاز الإداري الحكومي لعب دورا أساسيا في تغذية الفساد، وتكريسه في المؤسسات العمومية الحكومية، مما زاد في تفشي ظاهرة الوساطة".فقد انتظمت شبكات تضامنية لجمع المال و الحصول على الدعم الخفي من أجهزة الدولة، وطورت فئة ثانية من الوساطة لأجل عقد الصفقات .و عليه لا يتردد الكثير من الملاحظين في وصف برامج التعديل الهيكلي، بالوجه الخفي للفساد السياسي.

وعليه، ينظر بعض المحللين لعملية تحرير الاقتصاد الجزائري، أنها كانت فرصة لفساد النخبة العسكرية والبيروقراطية المرتبطة بدوائر المال في الداخل والخارج، ولعل هذا ما كلف البلاد، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، باعتبار أن سياسة التحرير الاقتصادي لم تكن بصدد إخراج الاقتصاد الوطني من المأزق الذي وقع فيه، بل أن غياب البديل السياسي للنظام الأحادي المتسلط، سمح له بتغيير سياساته من النقيض إلى النقيض، بل بتغيير عقائده وبرامجه من برامج اشتراكية إلى برامج ليبرالية انفتاحية، من دون أن يشعر النظام بالحاجة إلى تبديل الحكومة و الأشخاص، ومن دون أن يشعر لحظة واحدة أنّ من واجبه تقديم أي تفسير لأسباب هذا التغيير الكامل إلى الرأي العام.

3- العوامل الاجتماعية والثقافية

شكلت العوامل السياسية والاقتصادية التي شرحناها سابقا، تأثرا مباشرا في الجوانب الاجتماعية و الثقافية، إذ أن طبيعة نظام الحكم السائد منذ الاستقلال و أزماته المتلاحقة و المتعددة، أفرزت أزمة اجتماعية ثقافية حادة ومتعددة المظاهر و المعالم، مما شجع استفحال ظاهرة الفساد السياسي، إلى جانب تداعي ظواهر مرضية أخرى. وإذا كان الإفلاس السياسي و الاقتصادي قد قاد إلى إحداث تلك الأزمة الاجتماعية الثقافية، فإن هذه الأخيرة بدورها ساهمت في تعميق ذلك الإفلاس و إطالة أمده، و هذا بالنظر إلى خطورة تلك الأزمة، و طبيعتها المعقدة، وبالتالي فإن المعضلة الجزائرية اليوم، ليست معضلة سياسية-اقتصادية فحسب بل هي في الأساس معضلة حضارية- اجتماعية- ثقافية.

من هذا المطلق، لابد من الوقوف على شرح بعض العوامل الاجتماعية الثقافية والحضارية، والتي تساعدنا في تفسير هذه الظاهرة المرضية و المستفحلة في آن واحد و سيكون ذلك من خلال فهم و تحليل العناصر الآتية:

1- **مشكلة العدالة التوزيعية:** إن الانتشار العمودي والأفقي للفقر والبطالة معا، وما نتج عنهما من تهميش إجمالي واقعي، مع تلاشي مظاهر التضامن في المجتمع، إضافة إلى عدم فعالية من تبقى من شبكات الحماية الإحتماعية، والتي أصبحت مجالا يدخل في مؤطروها النخبة المثقفة، والطبقة الوسطى التي انهارت نهائيا، ووجدت نفسها مستبعدة من الحياة العامة، كل هذا قاد إلى بروز مفهوم المقاطعة، وتكريسه في الواقع، أي عزوف الفقراء عن المشاركة السياسية، أصبحوا مواطنون لا يعبرون عن تواجدهم و مطالبهم إلا عن طريق الاحتجاج، أو التغاضي عن فساد المسؤولين وعدم المبالاة.

كما أن تهميش وإفقار الطبقة الوسطى، أدى إلى إنتاج مواطن غير مبالي بالقضايا المطروحة سياسيا، واقتصاديا مثل قضية الفساد السياسي، بسبب انتشار اليأس في صفوف هذه الطبقة، أو في صفوف النخب الاجتماعية العاملة في وسط الحكومات، أو المعارضة، وهو ما سيدفع إلى فساد الطبقة الوسطى ماديا و أخلاقيا.

2- انتشار الاغتراب السياسي: لقد أصبح المواطن يملك شعورا بعدم الرضا، وفقدان الثقة في النخبة الحاكمة، ويعاني من الإحباط واليأس وعدم الاهتمام بالتوجيهات الحكومية، والنظام السياسي بكامله، ولعل ذلك ما عبرت

عنه نتائج الانتخابات لسنة 2002، والتي عرفت مقاطعة واسعة، وعدم اكثرات شريحة كبيرة من المواطنين بالعملية الانتخابية، بسبب تشاؤمهم من التنظيمات السياسية، وعزوفهم عن تلبية دعوة الحكومة للمشاركة.
هذه القطيعة، وهذا الاغتراب قاد إلى استفحال العديد من الظواهر المرضية، وخاصة الفساد السياسي، بعد أن صار كل من الدولة والمجتمع غير مهتم بمخاطر الظاهرة، فالدولة لا تهتم بمسألة انتشار الفساد ولم يعنيها الشكل والنطاق الواسع لتداعي الفساد في المجتمع، ولا المجتمع أصبح مهتما بفساد السلطة والنخبة الحاكمة.

3– مسألة الثقافة السياسية السائدة: مع استقلال البلاد و الشروع في مرحلة البناء، برز تأثير الثقافة السياسي التي كانت سائدة في الفترة الاستيطانية على الخيارات السياسية؛ أي الحزب الواحد، والاقتصادية؛ أي انتهاج الاشتراكية، والتي لعبت دورا بارزا في توجيه تلك الثقافة وإعطائها صفة الثقافة المهيمنة.كما أخذت طابع الانفراد بالقرار السياسي. وفي ظل التعددية الحزبية تأثرت الثقافة السياسية، بالتجربة الأحادية، و زادها تأثيرا الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ الشروع في تطبيق الإصلاحات، لدا تغيرت ثقافة النخبة وثقافة المواطن على حد سواء.
فثقافة النخبة ومعها ثقافة الدولة ككل، أصبحت هشة وضعيفة، أما ثقافة الفئة السياسية، فإنها ظلت متسمة بالإقصاء، وامتلكت بذلك سمات الثقافة السياسية التي هيمنت على النظام الأحادي، وأصبحت تعاني من مظاهر الاغتراب والعزلة، فوظفت الجهوية والعروشية في نشاطها و خطابها السياسيين، فأضحت ذات مضمون مصطبع بمبادئ متناقضة مع الشورى والديمقراطية، فسادت لديها علاقات الولاء، في إطار نظام للولاء، التبعية ، السلطة والخضوع، وإلا كيف نفسر شللها وعجزها في الساحة السياسية، ليس في التغيير الجدري، وإنما في تمثيل المواطن بصدق لا أكثر ولا أقل.

4– اختلال سلم القيم الاجتماعية و الحضارية: ظهر اختلال القيم الاجتماعية في الجزائر مع انطلاق مشروع البناء بعد الاستقلال، وأدى تفاقم أزمة الدولة إلى تعميق ذلك الاختلال، مما دفع إلى فساد القيم السياسية الوطنية والقيم الاجتماعية ككل. وقد لعب التسلط، والاحتكار السياسي والاقتصادي دورا كبيرا تغذيه أزمة القيم، التي تعقدت أكثر مع سياسية الدولة الانفتاحية المتوحشة على الصعيد السياسي والاقتصادي وما خلفته من تكاليف باهظة أخلت بسلم القيم.
لقد برز ذلك الاختلال على مستوى قيم النخبة الحاكمة، والتي وصفها الكاتب "محمد الميلي "بأخلاق الحاشية ": الحاشية نجمت عن تزوير العمليات الانتخابية التي جرت في الجزائر، مما أدى إلى خلق وتكوين حواش مختلفة، كل حاشية تتبع كتلة من الكتل التي تشارك في وضع القرار، وبالتالي نجم عن ذلك أخلاق تتمثل في التملق و الانتهازية. هذه القيم الفاسدة تجسدها القيم النخب السائدة في سلوكها، مما يعبر عن تحللها الأخلاقي وتخليها عن هويتها الثقافية، وتبعيتها منذ الاستقلال للدول الغربية، وابتعادها عن المجتمع بسبب تباين قيمها مع قيمه، وهذا ما قاد إلى الإفساد الروحي والمادي للفئات القيادية وانحطاطها.

5- **العوامل الخارجية:** لعبت العوامل الخارجية دورا في تغذية مشكلة الفساد على المستوى المحلي. فلعب **الاستعمار** دورا كبيرا في ذلك، باعتباره المسؤول الرئيسي عن تفشي الفساد الكبير في جل الدول المستعمرة .كما نؤكد على تبعات الاستعمار في تلك الدول عقب استقلالها، و أهم تلك التبعات مواصلة إفساد النخب الحاكمة قصد تكريس تبعتها و الاستمرار في الهيمنة عليها.

من جهة ثانية، و إضافة إلى العامل التاريخي الخارجي الأول، هناك صلة وثيقة بين ظاهرة الفساد ومسألة **المديونية الخارجية**، باعتبار أن هذه الأخيرة كانت ولا تزال الآلية التي يتم عن طريقها الفساد السياسي، حيث أنه كلما زاد حجم المديونية الخارجية، ارتفعت نسبة الأموال المهربة إلى الخارج، أو قد يتم تحويل الأموال الموجهة لخدمة المديونية إلى حسابات خاصة من طرف المسؤولين الحكوميين.

زيادة على عامل الاستعمار ومسألة المديونية فان **عولمة الفساد** تساهم على حد كبير جدا في إنتاج و إعادة الفساد السياسي، فسقوط حوافز التجارة والاتصالات، والتطور الحاصل في شتى الميادين على الصعيد الدولي وخاصة في الميدان التكنولوجي، كلها ظروف ساعدت على انتشار الفساد، ووضعت الدولة بجميع مؤسساتها تحت الاختبار الدقيق.

ثانيا: تحليل أنواع الفساد السياسي في الجزائر وآثاره:

1- تحليل أنواع الفساد السياسي في الجزائر

أ- فساد القيادة السياسية: فساد النخبة مرض استوطن في مستوى القيادة السياسية منذ الاستقلال، ولقد عبرت عن ذلك قضايا الفساد التي نم الكشف عنها و-لا يزال – مباشرة بعد فتح المحال للتعددية .فنجد قطاع الطاقة والدفاع الوطني والتجارة الخارجية قد شكل أهم مصادر فساد المسؤولين، باعتبارها قطاعات كانت ولا تزال باستثناء قطاع التجارة الخارجية تحت احتكار الدولة.

وإلى جانب الفساد المالي الذي ظهر في وسط النخبة الحاكمة، هناك مؤشرات أخرى تعبر عن فساد القيادة السياسية في الجزائر، وأهمها ممارسة الزبائنية والمحسوبية في اطار شبكة العصبيات و الشلل الجديدة، والتي أخذت أشكالا متنوعة مثل كبار الموظفين) أي النومكلاتورا (والتقنوقراطيين) أي إطارات السوناطراك.

إن فساد القيادة السياسية قد تزايد مع تفاقم أزمة التنمية منذ أواخر السبعينات وأخذ أشكالا عدة ومتداخلة، وقد ساعد على ذلك سياسة الحزب الواحد بما تضمنه من غياب المشاركة والمحاسبة، كما ساهمت "اشتراكية الفرع" كما يسميها غازي حيدوسي، في إتاحة فرص فساد النخبة الحاكمة التي عملت على نهب الثروات و المباني والعقارات، ودفع العمولات والرشاوى في الداخل و الخارج عبر شبكات زبائنية منظمة، سخرت كل مؤسسات الدولة و أجهزتها لصالحها.

ب- فساد المنتخبين: النوع الثاني لظاهرة الفساد السياسي في الجزائر يتمثل في فساد فئة المنتخبين التي تشمل ثلاثة مستويات وهي :فساد المنتخبين، أي الذين يشغلون وكالة انتخابية نيابية، والفساد الحزبي، أي فساد

الأحزاب السياسية (الزبائنية، الجهوية والمحسوبية، مسألة تمويل الأحزاب) .ثم الفساد الانتخابي أي فساد العملية الانتخابية من بدايتها حتى نهايتها (الضغط على المترشحين، الضغط على الناخبين، الفساد في تمويل الحملات الانتخابية، التلاعب بنتائج الانتخابات)، وكل نوع من فساد هذه المستويات الثلاث يأخذ صورا و مظاهر متعددة.

ج– فساد البيروقراطيين: تعدد مظاهر الفساد السياسي على مستوى الإدارات الحكومية، و تعبر عنه مؤشرات عديدة من بينها الرشوة، والتعسف في استخدام السلطة، و الوساطة و المحسوبية، والزبائنية، ثم التلاعب بالمال العام.لقد أصبحت الأكثرية الغالبية ممن يديرون شؤون البلاد هي قذرة وفاسدة...لقد عم الفساد.. فحفنة من أصحاب الامتيازات تملك مبالغ طائلة، وتهربها إلى الخارج لتستثمرها في مجال العقارات.ومن جهة أخرى تخرب الزراعة، وتنشأ صناعات ضخمة ومدمرة.

2– آثار الفساد في الجزائر

أ– الآثار السياسية: من خلال تدهور وتآكل شرعية النظام السياسي، استمرار أزمة اللااستقرار السياسي، تعميق أزمة الاندماج الوطني وضعف المشاركة السياسية وعزوف المواطن الجزائري عنها، تكريس تبعية المجتمع المدني وهشاشته، وتخلف الإدارة الحكومية.

ب– الآثار الاقتصادية: من خلال: فشل التجربة التنموية بعد الاستقلال، نمو الاقتصاد الموازي والطفيلي، تشجيع التهرب الضريبي وتسهيل تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، تعطيل الاستثمار الوطني والأجنبي، وعرقلة التنمية الاقتصادية في ظل استمرار الاعتماد على الاقتصاد الريعي والتبعية لقطاع المحروقات،

ج– الآثار الاجتماعية والثقافية: من خلال: تعميق أزمة العدالة التوزيعية وحرمان وتهميش العديد من الشرائح المجتمعية، وزيادة حدة التفاوت الاجتماعي، اتساع دائرة الاغتراب السياسي، وتغذية اختلال السلم القيمي، إفقار وانهيار الثقافة السياسية وعرقلة قيام ثقافة سياسية أصيلة وعصرية.